

فلسطين

القاهرة لـ «حماس»: المصالحة أولاً ثم المعبر

مصر وعدت بجدولة تشغيل معبر رفح بعد إنهاء أعمال بناء وتجديدات فيه، وتقديم تسهيلات لمرور الأفراد وإدخال البضائع وإمداد الكهرباء. وتابع: «بعد إنهاء اجتماعاتنا في القاهرة، سيعود هنية إلى غزة، وكل منا سيغادر إلى مقر إقامته»، مؤكداً بذلك رفض الحكومة المصرية السماح للوفد بمغادرة أراضيها من أجل جولة خارجية (راجع العدد 3271 في 11 أيلول).

في سياق متصل، نقلت «الوكالة الفرنسية للأنباء»، عن مصدر في الحركة، أن الأخيرة «معنية بأن تنجح مصر في إنجاز المصالحة... وأعتقد أنه لا حجة الآن (بعد موافقة حماس على حل اللجنة الإدارية)، لحركة فتح في تعطيل جهود مصر لتحقيق المصالحة وإلغاء حكومة السلطة القرارات العقابية التي اتخذتها ضد غزة».

في المقابل، قال القيادي في «فتح» فايز أبو عيطة، أمس، إن رئيس السلطة محمود عباس أكد أن وقف إجراءات السلطة ضد القطاع غزة «مرتبط بحل اللجنة الإدارية وتمكين حكومة التوافق برئاسة رامي الحمدالله من مسؤولياتها ودورها». كذلك، أعلن عضو «اللجنة المركزية لفتح» عزام الأحمد أنه سيتوجه إلى القاهرة للقاء القيادة المصرية ومناجعة جهود إنهاء الانقسام وملف المصالحة الفلسطينية. وأشاد الأحمد، في بيان أمس، «بالجهود المتواصلة التي تقوم بها مصر الشقيقة من أجل إنهاء الانقسام».

وقال الأحمد: «البيان الذي أصدرته حركة حماس (أول من أمس) في القاهرة وأبدت فيه استعدادها لحل اللجنة الإدارية... هو تكرار لتصريحات عدة»، لكن «الأشخاص هو إعلان حل اللجنة الإدارية وتمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها في غزة، كما الحال في الضفة والقدس وإجراء الانتخابات العامة».

إلى ذلك، أعلن المفوض العام لوكالة «غو» وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا، بيير كرينبول، أمس، أن الوكالة تواجه هذا العام عجزاً في ميزانيتها يبلغ 126 مليون دولار، ما يعني أنه لن يكون لديها أي أموال في نهاية هذا الشهر. ودعا كرينبول، في الجلسة الافتتاحية لمجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة، الدول العربية إلى «دعم الوكالة بقوة لتمكين من المحافظة على دورها الحيوي في خدمة 5,3 ملايين لاجئ فلسطيني حتى يتحقق لديهم أفق ما».

(الأخبار)

الأمر المستبعد حدوثه قريباً. وأكد المصدر المصري أن المطلوب «إعلان تشكيل حكومة وحدة وطنية للبدء بإجراءات تشغيل المعبر، ليشمل ذلك دخول بضائع ومنتجات مصرية ضمن آلية واضحة متفق عليها، لإحلال البضائع المصرية والمستوردة بدلاً من الإسرائيلية». وأضاف: «حماس وافقت على إلغاء شرطها السابق بوجودها على المعبر، واعتماد الصيغة المقترحة من الجانب المصري لإدارة المعبر عبر حكومة الوحدة في حال شككت».

وكان القيادي الحمساوي موسى أبو مرزوق قد قال، في تصريحات صحافية، إن «حماس التزمت بكل ما يتعلق بمقتضيات أمن الحدود، والجانب المصري لمس هذا الأمر بشكل ملحوظ»، معلناً أن «تنظيم داعش عدو مشترك بيننا وبين مصر، لكن لديه بعض الأشخاص في غزة، ونحن نحاربهم ونتصدى لهم بقوة». وأضاف أبو مرزوق أن

لا ثمار سريعة للقاءات المتواصلة في القاهرة بين «حماس» و«المخابرات المصرية». لا تزال الشروط المتعلقة بالتأجيل، لكن العملية الأخيرة لـ «داعش» لم تؤثر في مسار التفاهات، إذ سلمت الحركة للمرة الأولى معلومات أمنية عن المسلحين في سيناء

تسير العلاقة بين حركة «حماس» ومصر ببطء. الطرفان مقتنعان بضرورة التواصل بينهما، لكن المعوقات الموجودة أكبر من وتيرة تحسين العلاقات؛ فالقاهرة ملزمة بعدم كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، لذلك ما يقال عن فتح معبر رفح دائماً أو أسبوعياً لا يزال مستبعداً في الوقت الحالي، كما أن الصراع الخليجي المصري مع «الإخوان المسلمين» يمنعها من الانفتاح كلياً على «حماس»، خاصة بعد الانتقادات التي وجهتها السعودية والإمارات إلى النظام المصري بسبب «تسهيل» حكم الحركة في غزة.

فلسطينياً، تدرج «حماس» أن مصر هي رئة القطاع، وأنه لا يمكن الخروج من تحت عبائها، لذلك تسعى إلى تقديم مبادرات حسن نية إلى النظام المصري، لجهة ضبط الحدود مع رفح أو منع تسلل مسلحين إلى سيناء. لكن الحركة تعتمد في انفتاح مصر عليها، رغم انتقادات الخليج، على حرص الأخيرة على دورها الإقليمي عبر الجبابة الفلسطينية.

في اليومين الماضيين، عقد رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، إسماعيل هنية، لقاءات مع قيادات وشخصيات أمنية مصرية، أبرزها رئيس «المخابرات العامة»، خالد فوزي. وقال مصدر أمني مصري إن «حماس قدمت خلال اجتماعاتها مع ممثلي الأجهزة الأمنية ملفات بشأن رصد اتصالات على الشريط الحدودي بين عناصر متطرفين كانوا يسعون إلى تنفيذ عمليات تستهدف المنشآت العسكرية في سيناء»، مؤكداً «اتفاق الطرفين على استمرار تبادل المعلومات في المرحلة المقبلة».

أما في ما يتعلق بفتح معبر رفح، فإن الطرف المصري يربط فتحه دائماً بتشكيل حكومة وفاق وطني بعد مصالحة فلسطينية داخلية، وهو



علوش قوله إن «هناك مشاركة كبيرة من المعارضة في المؤتمر (أستانا)، وسوف يكون هناك نقاش كبير حول إدلب، وهو موضوع حساس ومهم». وأشار علوش إلى أن منطقة «القلمون (الشرقي)» أيضاً ضمت إلى مناطق خفض التوتر، وأعتقد أنه سيتم ضم منطقة جديدة، وهي جنوب العاصمة دمشق». ولفت إلى أن حدود بعض مناطق «تخفيف التصعيد» قد تم التوافق عليها بالفعل، فيما لا يزال بعضها الآخر «قيد التفاوض»، معرباً عن اعتقاده بأن «جولة أستانا المقبلة ستكون فيها نسبة نجاح كبيرة». وحول الوضع في مدينة إدلب، قال علوش إن «الحل (في رأيه) يكمن في حل جماعة الجولاني «هيئة تحرير الشام» نفسها، وأن تكون إدلب تحت إدارة مدينة، ويعود «الجيش الحر» إلى قيادة الوضع هناك إلى حين الانتهاء من تأسيس الجيش الوطني».

الإعلان عن توافقات جديدة حول مناطق «تخفيف تصعيد» جديدة في ختام الاجتماعات. وانعكس هذا التفاؤل على حديث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال عودته من كازاخستان، بعد مشاركته في مؤتمر «منظمة التعاون الإسلامي»، إذ أوضح للصحافيين المرافقين له أن بلاده «على وفاق تام مع روسيا حول الملف السوري»، مشدداً على أن العملية في إدلب تمشي وفق اتفاقنا مع روسيا». وأكد أنه خلال المشاورات التحضيرية لاجتماع «أستانا» التي عقدت في طهران (لم يكن هناك أي نقطة خلافية على جدول الأعمال)، مضيفاً أن «هذه المحادثات الصحية سوف تستمر بعد اجتماع أستانا». كذلك بدأ التفاؤل حاضراً لدى أطراف المعارضة المسلحة المشاركة في الاجتماع؛ فقد نقلت وكالة «الأنابول» التركية عن رئيس الهيئة السياسية في «جيش الإسلام» محمد

سيعود إسماعيل هنية مباشرة إلى غزة بعد انتهاء الزيارة

أعلنت «الأونروا» أنه لن يكون لديها أي أموال نهاية هذا الشهر (أ ف ب)



والتركمان في المناطق المتنازع عليها إلى رفض الاستفتاء. إلى ذلك، أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، الذي كان قد زار كلًا من بغداد وأربيل السبت الماضي، أن «العرب يمدون أيديهم إلى إخوانهم الأكراد في شمال العراق (بالدعوة) إلى الحفاظ على وحدة البلاد». وأعرب أبو الغيط، أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة أمس، عن رغبته في بقاء الأكراد كـ «مكون أصيل في المجتمع العربي»، وطالبهم بـ «إعطاء فرصة للحوار حفاظاً على الدستور العراقي الذي تمت صياغته بمشاركة، وصون النظام الذي يحافظ على وحدة البلاد».

(الأخبار)

وتجنيب البلد أي صراعات أو صدامات، سواء حالياً أو في المستقبل». في هذا السياق، دعا نائب الرئيس، أسامة النجيفي، رئيس الإقليم الكردي إلى إلغاء استفتاء الانفصال، وإلى «تجنيب البلاد صراعات جديدة». وقال في بيان أمس إن «إجراء الاستفتاء ضمن حدود 2003 يشكل مخالفة دستورية واضحة، من واجبنا التحفظ عليها»، معتبراً أن ضم كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها للاستفتاء «تصرف غير دستوري وغير قانوني، ويتضمن اعتداءً جلياً على حقوق المكونات المتأخية من عرب وتركمان، ولذلك نرفضه». كذلك دعا النجيفي العرب

في عراق جديد وفي تشكيل الحكومة وصياغة الدستور، فإنه غير مرغوب فيها في بغداد». أعاد المقارنة بين ما تلقته قوات «الحشد الشعبي» من الحكومة المركزية مقابل محاولتهم سن قانون خاص بقوات «البشمركة» ليحصلوا على مستحقاتهم والسلاح بلا نتيجة منذ عشر سنوات، وفق وصفه. ويوم أمس أيضاً، التقى نائب الرئيس العراقي، إباد علاوي، البرزاني، في أربيل، فيما وصف مكتب الأول للقاء بأنه «اتسم بالوضوح والصراحة، وشهد بحثاً مطولاً لعموم الأوضاع على الساحة المحلية، وفي مقدمتها ملف الاستفتاء». وأكد البيان «ضرورة تغليب لغة الحوار والتفاهم،



البرزاني: من يحاول تنفيذ تهديده، فالإقليم سيمارس حق الدفاع عن النفس (أ ف ب)

مصير كركوك